السفير

السبت 15-08-2009 العدد 11370

9

الهيئة المنظمة للاتصالات:
لا صراع صلاحيات مع الوزارة

أصدرت «الهيئة المنظمة للاتصالات» بياناً أوضحت فيه أصول علاقتها مع وزارة الاتصالات والدور التنظيمي المكلفة القيام به بموجب قانون الاتصالات ٤٣١/٢٠٠٢ وذلك في ظل تكرار الحديث عما يعتبره البعض «تضاربا» في الصلاحيات أو «صراعا» عليها بين الهيئة والوزارة». وأوضحت «أن العلاقة مع وزارة الاتصالات خاضعة لأحكام قانون الاتصالات الرقم ٤٣١، بمعزل عن تأسيس شركة اتصالات لبنان (ليبان تيليكوم) أو عدم تأسيسها، علما بأن الهيئة سبق لها ودعت مرارا وزارة الاتصالات إلى إنشاء هذه الشركة، باعتباره خطوة مهمة على طريق تنظيم القطاع، معلنة مرارا دعمها كافة الجهود الساعية إلى تحقيق هذه الغاية».

وأكدت «عدم وجود أي تضارب أو صراع على الصلاحيات التنظيمية بينها وبين الوزارة، بل على العكس من ذلك فإن دورها ودور جميع الفاعلين في قطاع الاتصالات، بما فيهم الوزارة، يجب أن يكون مكملا لبعضهم البعض وأن المسؤولية تبقى مشتركة بين الجميع في تطوير سوق الاتصالات اللبنانية وفي تأمين مصلحة المستهلك». وأشارت الهيئة «إلى عقدي الإدارة الجديدين اللذين حظيا بموافقة مجلس الوزراء في قراره الرقم ٤٦ تاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٨ وقد تضمنا بنودا تلزم المشغلين الجديدين بتطبيق كافة الأنظمة والقرارات الصادرة عن الهيئة (البند ٧-٢-١٠ من عقد الإدارة)، خاصة في ما يتعلق بمراقبة جودة الخدمة وحماية المستهلك وسياسات التوزيع، الأمر الذي يحتم على الهيئة مسؤولية القيام بمراقبة وتنظيم عمل الشركتين المشغلتين للهاتف الخلوي، بالإضافة إلى مهام الهيئة التنظيمية الأخرى المتعلقة بالطيف الترددي والترقيم والموافقة على معدات الاتصالات وغيرها، ما يؤكد أن الهيئة تقوم بدورها الرقابي والتنظيمي تجاه الشركتين المشغلتين للهاتف الخلوي، وليس تجاه وزارة الاتصالات كما أشيع مؤخرا».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"